أحاديث تكلم الذئب

دراسة موضوعية نقدية

د. فهد بن سعد بن فهد الرزيحان

أستاذ السنة وعلومها المشارك بقسم أصول الدين، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الملك فيصل

falruzayhan@kfu.edu.sa

الملخص: يهدف هذا البحث الموسوم بـ "أحاديث تكلم الذئب: دراسة موضوعية نقدية" إلى تناول إحدى المرويات النبوية التي تُعَدّ من الأخبار الغريبة الواردة في السنة، والتي أثارت نقاشًا واعتراضات عند بعض المتأخرين والمعاصرين. انصبّ العمل على جمع الروايات المتعلقة بهذه القصة من مصادرها الأصلية، وتتبع طرقها، ودراسة أسانيدها وفق منهج المحدثين، مع تحليل متونها والكشف عن درجتها، ثم مناقشة أبرز الاعتراضات الحديثية والعقلية المثارة فيها.

وقد انتهى البحث إلى أن القصة ثابتة في الجملة، وأن الاعتراضات الموجهة إليها يغلب عليها الضعف والاضطراب، ولا تستند إلى أسس نقدية علمية متينة. كما أن ورود نظائر لهذه الواقعة في القرآن الكريم، مثل نطق النملة والهدهد وتسبيح الجبال، يعزّز إمكان وقوعها من جهة العقل والنقل، ويؤكد انسجامها مع دلائل النبوة وخوارق العادات. ويوصي البحث بأهمية العناية بالأحاديث المستغرَبة عقليًا، ومعالجتها بالمنهج النقدي الرصين الذي يجمع بين النقل الصحيح والنظر العقلي المتزن.

الكلمات المفتاحية: أحاديث- الذئب- تكلم – نقد حديثي- دلائل النبوة- خوارق.

أحاديث تكلم الذئب - دراسة موضوعية نقدية

د. فهد بن سعد بن فهد الرزيحان

The Hadiths of the Speaking Wolf

An Objective Critical Study

Dr. Fahad bin Saad bin Fahad Alruzayhan

Associate Professor of Sunnah and Its Sciences, Department of Fundamentals of Religion, College of Sharia and Islamic Studies, King Faisal University

falruzayhan@kfu.edu.sa

Abstract

This study, entitled *"The Hadiths of the Speaking Wolf: An Objective Critical Study"*, addresses one of the prophetic narrations classified among the extraordinary reports found in the Sunnah, which has provoked discussion and objections among some later and contemporary scholars. The research focuses on collecting the narrations related to this incident from their primary sources, tracing their transmission routes, examining their chains of narration according to the methodology of the hadith critics, analyzing their contents, and assessing their overall authenticity. It also explores the most prominent hadith-related and rational objections raised against them.

The study concludes that the story is established in its essence, and that the criticisms directed at it are generally weak, inconsistent, and lack solid scholarly foundations. Moreover, the Qur'an itself records parallels to such occurrences-such as the speech of the ant, the hoopoe, and the glorification of the mountains-which reinforces the possibility of this event from both a rational and scriptural perspective, and affirms its coherence with the evidences of prophethood and miraculous occurrences. The research recommends greater scholarly attention to narrations deemed intellectually "unusual," and emphasizes addressing the doubts surrounding them through a rigorous critical approach that harmonizes sound transmission with balanced rational analysis.

Keywords: Hadiths – Wolf – Speaking – Hadith Criticism – Proofs of Prophethood – Miraculous Occurrences.

أحاديث تكلم الذئب - دراسة موضوعية نقدية

د. فهد بن سعد بن فهد الرزيحان

المقدمة

الحمد لله الذي أيّد نبيه بالمعجزات الباهرات، وخصّه بالآيات البيّنات الدالات على صدق نبوّته ورسالته، والصلاة والسلام على خير خلقه، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن السنة النبوية تمثل المصدر التشريعي الثاني بعد كتاب الله تعالى، تُبيّن مجمله، وتفصّل أحكامه، وتهدي إلى امتثال أوامره ونواهيه. ولم تقتصر على ذلك فحسب، بل حوت كذلك دلائل النبوة وخوارق العادات التي أكرم الله بها رسوله ﷺ، لتكون شاهدًا على صدق رسالته، وبرهانًا على تأييده بالوحي والمعجزة.

ومن تلك المرويات ما ورد في حادثة تكلم الذئب، حيث نقلت كتب السنة روايات متقاربة الألفاظ عن عدد من الصحابة الكرام، تناولت واقعة عجيبة تتعلق بنطق الذئب بكلام مفهوم يخاطب به الإنسان، على نحو يخرق المألوف ويؤكد قدرة الله تعالى.

وقد أثارت هذه الأحاديث لدى بعض المتأخرين إشكالات وتساؤلات، سواء من جهة إمكان وقوعها عقلاً، أو من حيث مدى ثبوتها وانضباطها بضوابط القبول الحديثي. بل إنّ بعض الطاعنين في السنة اتخذها مطعنًا للتشكيك في النقل، بزعم مخالفتها للعقل واستحالتها عادة.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تجمع هذه الروايات وتعرضها عرضًا حديثيًا موثقًا، بالوقوف على أسانيدها ومناقشة متونها، مع بيان ما فيها من علل أو شواهد، والكشف عن قيمتها الحديثية والعقدية، وبيان مكانتها ضمن دلائل النبوة وخوارق العادات.

مشكلة البحث:

تُعدّ أحاديث "تكلم الذئب" من المرويات التي تنطوي على واقعة خارقة للمألوف، وقد أُثيرت حولها تساؤلات حديثية وعقلية تتعلق بدرجة ثبوتها، وإمكان تصورها، ومدى التزامها بضوابط القبول النقدي.

أسئلة البحث:

١- ما الروايات الواردة في كتب السنة في حادثة تكلم الذئب، وما مصادرها وألفاظها المختلفة؟

٢- ما أبرز الاعتراضات الحديثية والعقلية المثارة في هذه الأحاديث، وما حجج أصحابها؟

٣- ما منهج النقاد في التعامل مع الأخبار الغريبة وخوارق العادات، وما الدلالات الحديثية والعقدية المترتبة على ذلك؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- ارتباط هذه الأحاديث بدلائل النبوة، إذ تتناول واقعة خارقة للمألوف تندرج ضمن خوارق العادات المؤيِّدة لصدق الرسالة، مما يجعل دراستها امتدادًا لبيان براهين النبوة ومعجزاتها.

٢- ورودها في مصادر حديثية معتمدة، فقد أثبتها كبار المحدثين في مصنفاتهم، الأمر الذي يستدعي دراسة نقدية متخصصة تبرز مكانتها، وتفحص أسانيدها ومتونها وفق منهج المحدثين في الجرح والتعديل.

٣- ما أُثير فيها من اعتراضات عقلية ونقدية، حيث شغلت هذه الأحاديث عددًا من الباحثين والمتأخرين، وأُثيرت فيها تساؤلات تتعلق بإمكان وقوعها عقلاً وثبوتها نقلاً، مما يبرز الحاجة إلى معالجة علمية متوازنة تراعي الجمع بين المنهج النقلي والعقلي.

٤- ندرة الدراسات المستقلة في هذا الباب، فمع أهمية هذه المرويات لم يُفردها الباحثون بدراسة مستقلة فيما وقفت عليه، مما يجعل هذا البحث محاولة لسدّ فراغ علمي، وإبراز منهج المحدثين في التعامل مع الأخبار الغريبة وخوارق العادات.

أهداف البحث:

١- جمع الروايات الواردة في أحاديث تكلم الذئب، وتتبع طرقها، وتحليل أسانيدها ومتونها في ضوء منهج المحدثين.

٢- دراسة أبرز الاعتراضات الحديثية والعقلية المثارة في هذه الأحاديث، ومناقشتها مناقشة علمية متوازنة.

٣- إبراز منهج النقاد في التعامل مع الأخبار الغريبة وخوارق العادات، وبيان ما يترتب على ذلك من دلالات حديثية وعقدية.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما اطلعت عليه على دراسة مستقلة أفردت أحاديث " تكلم الذئب " دراسة موضوعية نقدية متخصصة تجمع بين الجانبين الإسنادي والمتني مع تحليل الاعتراضات الحديثية والعقلية المثارة حولها.

وقد وُجد بحث بعنوان: (دفع الشبهات المثارة حول حديث تكلّم البقرة والذئب بلغة البشر) للباحث محمد حسن محمد قنديل، وهو بحث منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد (٣٤)، جامعة الأزهر – مصر.

غير أن هذا البحث تناول الحديثين (تكلم البقرة والذئب) في إطار الرد على الشبهات العامة دون تفصيل نقدي للأسانيد أو تتبع لطرق الروايات، بينما يختص هذا البحث بدراسة أحاديث تكلم الذئب وحدها دراسةً موضوعيةً نقدية، مع جمع جميع الروايات الواردة فيها قدر الاستطاعة من مصادرها الأصلية، وتحليلها وفق منهج المحدثين، وربطها بجانبها العقلي والنقدي.

حدود البحث:

تقتصر هذه الدراسة على الأحاديث الواردة في "تكلم الذئب"، دون التوسع في بقية المرويات التي تتناول المرويات المتعلقة بنطق غير بني آدم، كالحيوانات الأخرى والجمادات أو غيرها.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد، ويشمل الآتي:

أولاً: الدلالة اللغوية لمصطلحي الذئب والكلام.

ثانيًا: الظواهر الخارقة في السنة النبوية وموقف العلماء منها.

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في تكلم الذئب ودراستها والحكم عليها.

المبحث الثاني: دراسة الاعتراضات الحديثية على أحاديث الذئب المتكلم.

المبحث الثالث: دراسة الاعتراضات العقلية على أحاديث الذئب المتكلم.

الخاتمة، وفيه: خلاصة النتائج والتوصيات العلمية.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي النقدي، القائم على تتبّع الروايات المتعلقة بحديث "تكلم الذئب" من مصادرها الأصلية، وقد سلكت الآتي:

١- جمعت الروايات الواردة في الحديث من الكتب المسندة مما وقفت عليه بعد التتبع والبحث، مع ترتيب الطرق بناء على المتابعات التامة والقاصرة، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بهما دون غيرهما إلا إذا كان في غيرهما زيادة مؤثرة.

٢- أدرس أسانيد الأحاديث وأحكم عليها وفق مناهج المحدثين، مع بيان علل وحكم المتقدمين على الحديث إن وجدت.

٣- ناقشت الاعتراضات المعاصرة المثارة في هذه الروايات، بشقّيها الحديثي والعقلي، مع الرجوع إلى ما قرّره أهل العلم في المسألة، مع الحرص على عدم الإكثار من الاقتباس المباشر، والاكتفاء بالإشارة إلى المرجع في الحاشية.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا في بابه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحاديث تكلم الذئب - دراسة موضوعية نقدية

د. فهد بن سعد بن فهد الرزيحان

التمهيد

أولاً: الدلالة اللغوية لمصطلحي الذئب والكلام.

الذئب في اللغة: حيوانٌ معروف، يُسمّى كلب البر، وسمّي ذئبًا؛ لتذؤبه، أي تنقله في طلب الصيد، واختفائه من غير جهة واحدة، وجمعه: أذؤب، وذئاب، وذؤبان [(١)].

وقد كثرت أمثال العرب وأشعارهم في وصف الذئب بالظلم والمكر، فقالوا في أمثالهم "من اسْتَرْعَى الذئب ظلم"، و" أخبث من ذئب الخَمَر" والخَمَر شجرة يختفي فيها الذئب، ويروى أن أعرابيًا رَبَّى ذئبًا فلما كَبُر الذئب افترسَ سخلة له، فقال الأعرابي:

نَشَأتَ مَعَ السِّخَالِ وَأنْتَ طِفْلٌ ... فَمَا أدْرَاكَ أنَّ أبَاكَ ذِيبُ [(٢)].

الكلام في اللغة: يُعرّف بأنه أصوات متتابعة تحمل معنى مفهومًا [(٣)].

وفي الاصطلاح: العبارة المشهورة عند النحاة: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع [(٤)].

ثانيًا: الظواهر الخارقة في السنة النبوية وموقف العلماء منها.

حفلت السنة النبوية بأخبار متعددة تتضمن وقائع خارقة للسنن المعتادة، كتكليم الجماد، واستجابة الحيوان، وتسبيح الطعام، ونبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ، وغيرها من الدلائل التي أيّده الله بها، وجعلها من شواهد صدقه ونبوته.

---

(١) مقاييس اللغة (٣٦٨/٢)، المحكم (١٠٠/١٠)، لسان العرب (٣٧٧/١).

(٢) انظر: جمهرة الأمثال (٢٦٥/٢)، المستقصى من أمثال العرب (٩٢/١)، مجمع الأمثال (٤٤٦/١).

(٣) مقاييس اللغة (١٣١/٥)، لسان العرب (٥٢٣/١٢)، المصباح المنير (٥٣٩/٢).

(٤) المقدمة الجزولية في النحو (ص٣)، شرح المفصل (٧٢/١)، المقدمة الآجرومية (ص٥).

وقد تلقاها المحدثون والأمة بالقبول، وأثبتها العلماء في كتب السنة ودلائل النبوة، ولم تكن مثار إشكال عند أهل العلم المتقدمين؛ إذ فهموها على ظاهرها، وأثبتوها لقدرة الله البالغة، دون تأويل أو ردّ. غير أن الإشكالات لم تظهر إلا عند بعض المعاصرين المتأثرين بالمناهج العقلانية الحديثة، فحملوا هذه الظواهر على المجاز، أو طعنوا في ثبوتها الحديثي.

وإنّ من دلائل إمكان وقوع الخوارق الواردة في السنة النبوية، أنّ القرآن الكريم نفسه تضمّن أخبارًا عن وقائع خارقة للعادة، فأثبت نطق النملة وفهم سليمان عليه السلام لقولها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [النمل:١٨]، وذكر أيضًا كلام الهدهد: ﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ﴾ [النمل:٢٢]، وصرّح بتسبيح الجبال والطير مع داود عليه السلام: ﴿ إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴾ [ص:١٨]، وأثبت انقلاب العصا حيّة في معجزات موسى عليه السلام.

فهذه الشواهد القرآنية تقرر إمكان وقوع خوارق العادات، مما يجعل تقبّل نظائرها في السنة النبوية أمرًا لازمًا إذا ثبتت بطريق صحيح.

المبحث الأول

الأحاديث الواردة في تكلم الذئب ودراستها والحكم عليها

الحديث الأول: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((بَيْنَمَا رَاعٍ فِي غَنَمِهِ عَدَا عَلَيْهِ الذِّئْبُ فَأَخَذَ مِنْهَا شَاةً فَطَلَبَهُ الرَّاعِي فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ الذِّئْبُ، فَقَالَ: مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ يَوْمَ لَيْسَ لَهَا رَاعٍ غَيْرِي، وَبَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً قَدْ حَمَلَ عَلَيْهَا فَالْتَفَتَتْ إِلَيْهِ فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا وَلَكِنِّي خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ)) قَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((فَإِنِّي أُومِنُ بِذَلِكَ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (٦٢ كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ٦ باب، ٣٦٦٣/٥/٥)، فقال: " حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أن أبا هريرة ﷺ " وذكر الحديث.

وأخرجه مسلم (٤٤ كتاب فضائل الصحابة ﷺ، ١ باب من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، ص١١٢١/٢٣٨٨) من طريق يونس عن الزهري به.

الحديث الثاني: عن شَهْرٌ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: بَيْنَا أَعْرَابِيٌّ فِي بَعْضِ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ فِي غَنَمٍ لَهُ عَدَا عَلَيْهِ الذِّئْبُ، فَأَخَذَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ، فَأَدْرَكَهُ الْأَعْرَابِيُّ، فَاسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ وَهَجْهَجَهُ، فَعَانَدَهُ الذِّئْبُ يَمْشِي، ثُمَّ أَقْعَى مُسْتَذْفِرًا(٥) بِذَنَبِهِ يُخَاطِبُهُ، فَقَالَ: أَخَذْتَ رِزْقًا رَزَقَنِيهِ اللَّهُ، قَالَ: وَاعَجَبًا مِنْ ذِئْبٍ مُقْعٍ مُسْتَذْفِرٍ بِذَنَبِهِ يُخَاطِبُنِي، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَتْرُكُ أَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَا أَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّخْلَتَيْنِ بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ يُحَدِّثُ النَّاسَ عَنْ نَبَإِ مَا قَدْ سَبَقَ وَمَا يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ: فَنَعَقَ الْأَعْرَابِيُّ بِغَنَمِهِ، حَتَّى أَجْأَهَا إِلَى بَعْضِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى ضَرَبَ عَلَيْهِ بَابَهُ، فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: " أَيْنَ الْأَعْرَابِيُّ صَاحِبُ الْغَنَمِ، فَقَامَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ((حَدِّثِ النَّاسَ بِمَا سَمِعْتَ وَمَا رَأَيْتَ))، فَحَدَّثَ الْأَعْرَابِيُّ النَّاسَ بِمَا رَأَى مِنَ الذِّئْبِ وَسَمِعَ مِنْهُ،

(٥) أي: أدخل ذنبه بين رجليه. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١٥٥/٢)، الغريبين في القرآن والحديث (٢٨٤/١).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: ((صَدَقَ، آيَاتٌ تَكُونُ قَبْلَ السَّاعَةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ أَحَدُكُمْ مِنْ أَهْلِهِ، فَيُخْبِرَهُ نَعْلُهُ، أَوْ سَوْطُهُ، أَوْ عَصَاهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ)).

تخريج الحديث: أخرجه أحمد (١١٨٤١/٣٥٤/١٨)، فقال: " حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثني عبد الله بن أبي حسين، حدثني شهر، أن أبا سعيد الخدري حدثه " وذكر الحديث. وأخرجه من طريقه الطبراني في مسند الشاميين (٢٩٤٤/١٤٠/٤). وأخرجه ابن عساكر (٣٧٥/٤) من طريق مسلم بن خالد المدلجي عن عبد الله بن أبي حسين به. وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٤٣/٦) من طريق عبد الحميد بن بهرام الفزاري نحوه، وسمّى الراعي بأنه من قبيلة أسلم.

وأخرجه البيهقي في الدلائل أيضًا (٤٢/٦) من طريق معقل بن عبد الله مثله.

كلاهما: (عبد الحميد بن بهرام، ومعقل بن عبد الله) عن شهر بن حوشب.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٨٤٤٤/٥١٤/٤)، والبيهقي في الدلائل النبوة (٤١/٦) من طريق أبي نضره عن أبي سعيد الخدري نحوه.

الحكم على إسناد الحديث: حسن؛ لأن فيه شهر بن حوشب، والراجح بأنه صدوق الحديث، وقد اختلف فيه النقاد: فوثّقه ابن معين(٦)، والبخاري(٧)، والعجلي(٨)، ويعقوب بن شيبة(٩)، ويعقوب بن سفيان(١٠)،

وقال ابن معين في موضع آخر: " ثبت " (١١).

---

(٦) تاريخ الدوري (٢١٦/٤).

(٧) سنن الترمذي (٦٢٢/٣).

(٨) ترتيب معرفة الثقات (٤٦١/١).

(٩) تاريخ دمشق (٢٢٧/٢٣).

(١٠) المعرفة والتاريخ (٤٢٦/٢).

(١١) تاريخ دمشق (٢٢٩/٢٣).

وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب؟ قال: "ما أحسن حديثه! ... روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسانًا"(١٢)، وقال أحمد موضع آخر(١٣)، وأبو زرعة(١٤): " لا بأس به "، وروى له مسلم مقرونًا بغيره(١٥). وقال ابن حجر: " صدوق، كثير الإرسال والأوهام"(١٦).

وقد ترك شُعبة الرواية عنه(١٧)، وقال شَبَابة: قال شعبة: "لقيتُ شهرًا فلم أعتدّ به"(١٨)، وقال ابن عون: "إن شعبة قد تكلم في شهر بن حوشب"(١٩). وكان يحي بن سعيد القطان لا يحدّث عنه(٢٠). وقال عباد بن منصور: " حججتُ مع شهر بن حوشب، فسرق عيبتي في الطريق"(٢١)، وقال محمد بن سعد: "وكان ضعيفًا في الحديث"(٢٢). وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن الحسن: "لا أبالي بحديث شهر بن حوشب" (٢٣).

وقال ابن عون: "إن شهرًا نَزَكُوه"(٢٤)، قال مسلم: " أي: أخذته ألسنة الناس، تكلّموا فيه "(٢٥)، وقال يحي بن أبي بكير الكرماني عن أبيه: كان شهر بن حوشب على بيت المال، فأخذ خريطة فيها دراهم، فقال القائل:

---

(١٢) الجرح والتعديل (٣٨٣/٤).

(١٣) سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣٤٩).

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) تهذيب الكمال (٥٨٩/١٢).

(١٦) تقريب التهذيب (ص٤٤١).

(١٧) الجرح والتعديل (٣٨٣/٤).

(١٨) مقدمة صحيح مسلم (ص١٠).

(١٩) الضعفاء الكبير (١٩١/٢).

(٢٠) الجرح والتعديل (٣٨٣/٤).

(٢١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٩/٥).

(٢٢) الطبقات الكبرى (٤٥٢/٩).

(٢٣) سنن الترمذي (٦٢٢/٣).

(٢٤) أي: طعنوا فيه، انظر: أساس البلاغة (٦٨٠/١)، تاج العروس (٣٧١/٢٧).

(٢٥) مقدمة صحيح مسلم (ص١٠).

لقد باع شهرٌ دينه بخريطةٍ ... فمن يأمن القرّاء بعدك يا شهر[٢٦].

وقال الجوزجاني: " أحاديثه لا تُشبه حديث الناس... كأنه مولع بزمام ناقة رسول الله ﷺ، وحديثه دالّ عليه، فلا ينبغي أن يُغتر به وبروايته"[٢٧].

وقال أبو حاتم: "شهر بن حوشب أحب إليّ من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن حرب[٢٨]، وليس بدون أبي الزبير، لا يُحتجّ بحديثه"[٢٩]، وقال أيضًا في نقده لحديث رواه شهر: "وشهر لا يُنكر هذا من فعله وسوء حفظه، وهذا من شهر ذا الاضطراب "[٣٠].

وقال النسائي: " ضعيف "[٣١]، وقال مرة: " ليس بالقوي "[٣٢].

وقال ابن خزيمة: "أبرأ إلى الله من عهدة عبد الله بن أبي زياد القداح، وشهر بن حوشب"[٣٣]، وقال موسى بن هارون: " شهر ضعيف "[٣٤].

وقال ابن حبان: " كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات "[٣٥].

---

(٢٦) المعرفة والتاريخ (٢/٩٨).

(٢٧) أحوال الرجال (ص٩٦).

(٢٨) قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن أبي عمرو الندبي – وهو بشر بن حرب – فقال: " شيخ ضعيف الحديث، هو وأبو هارون العَبْدِي متقاربان " الجرح والتعديل (٢/٣٥٣).

(٢٩) الجرح والتعديل (٤/٣٨٣).

(٣٠) العلل لابن أبي حاتم (٥/٢٣٠).

(٣١) عمل اليوم والليلة للنسائي (ص١٩٥).

(٣٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص١٣٤).

(٣٣) تاريخ دمشق (٢٣/٢٣٦).

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) كتاب المجروحين (١/٤٥٩).

وقال ابن عدي: " وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يُحتج بحديثه ولا يُتدين به "(٣٦).

وقال الدارقطني: " ضعيف "(٣٧)، وقال ابن حزم: " متروك "(٣٨).

وقال ابن رجب: " وممن يضطرب في حديثه أيضًا: شهر بن حوشب، وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة "(٣٩).

والذي يظهر من حاله – والله تعالى أعلم – أنه **صدوق**. قال ابن القطّان الفاسي: " ولم أسمع لمضعِّفيه حجة "(٤٠).

أما ترك شعبة الرواية عنه، فشعبة رحمه الله كان ينتقي من يروي عنهم، وقد يترك الراوي لأدنى شبهة، وقد عُرف بتشدده في نقد الرجال، حتى ترك الرواية عن رجل لمجرد ركضه خلف البِرذون(٤١). وأما يحي القطان، فقد كان لا يروي عمن ضعّفهم، وهو أيضًا من المتشددين في نقد الرجال.

وأما قصة السرقة في الحج، فقد أنكَرها أهل العلم؛ قال النووي: " وقول أبي حاتم بن حبان: إنه سرق من رفيقه في الحج عيبة، غير مقبول عند المحققين، بل أنكروه "(٤٢).

وأما تضعيف ابن سعد له قد خالف فيه من هو أولى منه في النقد، كابن معين وأحمد وغيرهما. وأما قول أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن الحسن: " لا أبالي بحديث شهر بن حوشب "، فيُحمل على وقوع بعض

---

(٣٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٤/٥).

(٣٧) العلل للدارقطني (٢٧/١١).

(٣٨) المحلى (٣٩٠/٨).

(٣٩) شرح علل الترمذي (٤٢٢/١).

(٤٠) بيان الوهم والإيهام (٣٢١/٣).

(٤١) البِرْذَوْن: الدابة، ويُطلق على غير العربي من الخيل والبغال من الفصيلة الخيلية، انظر: مختار الصحاح (ص٣٢)، المعجم الوسيط (ص٤٨).

(٤٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٩٣/١).

الخطأ في حديثه، لكن لا يقتضي إسقاط رواياته، بدليل توثيقه له في روايات أخرى، كما في رواية حرب، وفي رواية أبي داود أن أحمد قال عنه: " أنا أحتمله وأروي عنه؛ من يصبر عن تلك الأحاديث التي عنده؟ "(٤٣).

وأما قصة الكرماني، فقد قال الذهبي: " إسنادها منقطع، ولعلها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال المسلمين حقًّا، نسأل الله الصفح " (٤٤)، وقد ثبت ما يدل على صلاحه وورعه، قال عثمان بن نويرة: " دُعي شهر بن حوشب إلى وليمة وأنا معه، فدخلنا فأصبنا من طعامهم، فلما سمع شهر المزمار وضع إصبعيه في أذنيه وخرج حتى لا يسمعه "(٤٥).

وأما تضعيف الجوزجاني، فمبني على ملاحظته تكرار بعض الألفاظ في أحاديث شهر، فظنه من سوء الحفظ أو قلة الضبط، كقوله: "كأنه مولع بزمام ناقة رسول الله ﷺ "، بسبب روايته حديثين فيهما إمساك صحابي بزمام الناقة، ولو ثبت هذا، فإنه لا يضر، إذ يمكن أن يكون الحديثان صحيحين مستقلين، وفي كلٍّ منهما وقعت القصة في ظرف مختلف. وحتى لو ثبت اضطرابه في بعض الأحاديث، فلا يلزم ردّ جميع مروياته.

أما تضعيف من قال بضعفه – كأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة، وموسى بن هارون، وابن عدي، والدارقطني، وابن حزم – فلم يُبيّنوا سبب ذلك، وأما تضعيف ابن حبان، فإنه – رحمه الله – معروف بتشدده في الجرح، خصوصًا في كتابه (المجروحين) ... والله تعالى أعلم.

وبقية رواته ثقات، فأبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي ثقة، قال أبو حاتم: " نبيل صدوق ثقة "(٤٦)، قال ابن حجر: " مجمع على ثقته، اعتمده البخاري، وروى عنه الكثير "(٤٧)، تُكلِّم في سماعه من شعيب بن أبي حمزة: هل كان سماعًا مباشرًا، أم بواسطة الإجازة أو المناولة أو مجرد إذن؟ وما عدد الأحاديث التي سمعها منه

(٤٣) سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣٤٩).
(٤٤) سير أعلام النبلاء (٣٧٥/٤).
(٤٥) تاريخ دمشق (٢٢٢/٢٣).
(٤٦) الجرح والتعديل (١٢٩/٣).
(٤٧) هدي الساري (ص٣٩٩).

مباشرة[٤٨]، غير أن اعتماد الشيخين البخاري ومسلم على روايته عنه يدل على قبولها، ويُعزز من حجيتها، ولم أقف – على حد علمي – على من طعن في رواية أبي اليمان عن شعيب بسبب مسألة السماع من أئمة النقد المتقدمين... والله تعالى أعلم. وشعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ووثقه ابن معين [٤٩]، والعجلي [٥٠]، وأبو حاتم [٥١] وآخرون.

وعبد الله بن أبي حسين، وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث النوفلي، ثقة، أخرج له الجماعة، وثقه ابن سعد [٥٢]، وأحمد بن حنبل [٥٣]، وأبو زرعة [٥٤] وآخرون.

لكنه يرتقي إلى درجة الصحة؛ لمتابعة أبي نضرة له، وقد ثبت تكلم الذئب في الصحيحين، والله تعالى أعلم، وصحح البيهقي طريق أبي نضرة، وقال: " وله شاهد من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري ﷺ "[٥٥]، وقال الذهبي: " حديث حسن صحيح الإسناد "[٥٦]، وقال ابن كثير: " وهذا على شرط أهل السنن ولم يخرجوه "[٥٧].

الحديث الثالث: عَنْ أُنَيْسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أُهْبَانَ بْنِ أَوْسٍ الأَسْلَمِيِّ، كَذَا قَالَ: إِنَّهُ فِي غَنَمٍ لَهُ فَشَدَّ الذِّئْبُ عَلَى شَاةٍ مِنْهَا، فَصَاحَ عَلَيْهِ فَأَقْعَى عَلَى ذَنَبِهِ، فَخَاطَبَنِي فَقَالَ: مَنْ لَهَا يَوْمَ تُشْغَلُ عَنْهَا، تَنْزِعُ مِنِّي رِزْقًا رَزَقَنِيهِ اللَّهُ؟ قَالَ: فَصَفَقْتُ بِيَدِي، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَعْجَبَ مِنْ هَذَا، فَقَالَ: تَعْجَبُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ هَذِهِ

(٤٨) انظر: هدي الساري (ص٣٩٩).
(٤٩) تاريخ الدارمي (ص٤٥) .
(٥٠) ترتيب معرفة الثقات (٤٥٨/١).
(٥١) الجرح والتعديل (٣٤٥/٤).
(٥٢) الطبقات الكبرى (٤٧/٨).
(٥٣) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٤٠١/٢).
(٥٤) الجرح والتعديل (٩٧/٥).
(٥٥) دلائل النبوة (٤٢/٦).
(٥٦) سير أعلام النبلاء (٣٠٩/٢).
(٥٧) البداية والنهاية (٢٤/٩).

النَّخْلاتِ، وَهُوَ يُومِئُ بِيَدِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، يُحَدِّثُ النَّاسَ أَنْبَاءَ مَا قَدْ سَبَقَ، وَأَنْبَاءَ مَا يَكُونُ، وَهُوَ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَإِلَى عِبَادَتِهِ، فَأَتَى أُهْبَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِأَمْرِهِ وَأَمْرِ الذِّئْبِ وَأَسْلَمَ.

تخريج الحديث: أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٩٤٤/٢٨٩/١)، فقال:" حدثنا أحمد بن سليمان بن حَذْلَمَ في كتابه، ثنا أحمد بن المُعلّى، ثنا حمزة بن مالك، ثنا عمي، سفيان بن حمزة، قال: سمعت عبد الله بن عامر الأسلمي يحدث، عن ربيعة بن [أوس](٥٨)، عن أُنَيس بن عمرو، وحدثنا عمر بن محمد بن جعفر المُعَدِّل، حدثنا إبراهيم بن السِّنْدِي، ثنا النضر بن سلمة، حدثني أبو غَزِيَّة الأنصاري، ومحمد بن إسماعيل بن جعفر، قالا: ثنا سفيان بن حمزة الأسلمي، حدثني عبد الله بن عامر الأسلمي، عن ربيعة بن أُنَيس، عن أبيه، أُنيس بن عمرو عن أُهْبَان بن أوس الأسلمي " وذكر الحديث. وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٤/٢) معلقًا، والبيهقي في دلائل النبوة (٤٣/٦) من طريق أبي طلحة عن سفيان بن حمزة الأسلمي نحوه.

الحكم على إسناد الحديث: ضعيف؛ لأن مداره على سفيان بن حمزة عن عبد الله بن عامر الأسلمي، وعبد الله بن عامر الأسلمي ضعيف الحديث، ضعفه يحي بن معين(٥٩)، وعلي بن المديني(٦٠)، وأحمد(٦١)، والنسائي(٦٢) وآخرون.

---

(٥٨) في المطبوع ورد "ربيعة بن أوس"، ويُحتمل أن يكون ذلك خطأً مطبعيًّا فأبدل "أوس" بـ"أنيس"، ومما يدعم ذلك الرواية الثانية عند أبي نعيم عندما حوّل الإسناد، وستأتي بإذن الله، فقد ذُكر فيها "ربيعة بن أُنيس" صراحة. كما نصت الرواية على أن شيخه في الإسناد هو والده، أي أن شيخه هو أُنيس. وقد نقل الإمام البخاري هذه الرواية معلّقة في التاريخ الكبير، في طبعة دائرة المعارف العثمانية (٤٤/٢)، وذُكر فيها: "ربيعة بن أُنيس". ولكن في طبعة الناشر المتميز من التاريخ الكبير (٢٣٩/٢)، وكذلك في دلائل النبوة للبيهقي (٤٣/٦)، ورد الاسم بـ"ربيعة بن أوس". فلا أدري: هل هو خطأ في بعض النسخ والمطبوعات، والرّاوي شخص واحد؟ أم أنّ هناك تعددًا في الروايات وأنهما شخصان مختلفان؟ وعلى كل حال، فلم أقف لأحد منهما على جرح ولا على تعديل... والله تعالى أعلم.

(٥٩) تاريخ الدوري (١٧١/٣).

(٦٠) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص١١٧).

(٦١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٨٣/٢).

(٦٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص٦١).

وشيخه ربيعة بن أوس أو أنيس، وأُنيس بن عمرو لم أعثر لهم على جرح ولا تعديل ... والله أعلم.

قال البخاري عن هذا الحديث: " وإسناده ليس بالقوي "(٦٣).

لكن للقصة أصلٌ، والله تعالى أعلم، ويشهد لها ما ورد في رواية أبي سعيد الخدري ﷺ الماضية، حيث ذكرت رواية البيهقي في دلائل النبوة (٤٣/٦) والتي يرويها عن أبي عبد الله الحاكم عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير عن عبد الحميد بن بهرام عن شهر عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن الذي كلّمه الذئب رجلٌ من أَسْلَم، لكنها لم تُصرّح باسمه. ولهذا، عندما نقل البيهقي قول البخاري في عدم تقوية إسناد الحديث، تعقّبه بقوله: "قد مضى ما يقوّيه"، مشيرًا إلى رواية أبي سعيد الخدري ﷺ.

وإسناد هذه الرواية حسن؛ لأن فيه:

١- أحمد بن عبد الجبار وهو متكلم فيه، قال عنه أبو حاتم: " ليس بالقوي "(٦٤)، وقال ابن عدي: " رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه وكان أحمد بن محمد بن سعيد لا يحدث عنه لضعفه "(٦٥)، وقال ابن حجر: " ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح "(٦٦)، واتهمه الحضرمي بالكذب(٦٧).

ووثقه أبو عبيدة السري بن يحيى(٦٨)، وقال الدارقطني: " لا بأس به، وأثنى عليه أبو كريب، وسئل عن مغازي يونس بن بكير، فقال: مروا إلى غلام بالكناس يقال له العطاردي، سمع منا مع أبيه "(٦٩).

---

(٦٣) التاريخ الكبير (٤٤/٢).

(٦٤) الجرح والتعديل (٦٢/٢).

(٦٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣١٣/١).

(٦٦) تقريب التهذيب (ص٢٢٥).

(٦٧) تاريخ بغداد (٤٣٤/٥).

(٦٨) تاريخ بغداد (٤٣٤/٥).

(٦٩) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص١٥٧).

وذكره ابن حبان في الثقات[٧٠]، وقال: " ربما خالف لم أر في حديثه شيئا يجب أن يعدل به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين " وكلامه رحمه الله يدل على معرفة في حديثه.

وقال ابن عدي: " ولا يعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه لأنه لم يلق من يحدث عنهم "[٧١] وهو رحمه الله من أهل الاستقراء.

والراجح والله تعالى أعلم أنه في مرتبة الصدوق.

ويُجاب عمَّن ضعَّفه بأن أبا حاتم رحمه الله معروف بالتشدد في تضعيف الرجال، كما أن من ضعَّفه من أهل العراق قد خالفهم جماعة من الأئمة، كابن حبان، وابن عدي، والدارقطني.

وقد قال الخطيب البغدادي: " قال لي بعض شيوخنا: إنما طُعن على العطاردي من طعن عليه، بأن قال: الكتب التي حدَّث منها كانت كتب أبيه، فادّعى سماعها معه"[٧٢].

غير أن هذا الادعاء لم يثبت عنه والله أعلم؛ إذ لم يعتمده الخطيب نفسه، وإنما حكى القول عن غيره دون الجزم بثبوته، ولم يُعرف أن أحدًا من العلماء كذَّبه، على الرغم من اختلافهم في تعديله وتضعيفه، سوى الحضرمي. وأما تحديثه من كتب أبيه، فإنه يدخل في باب الوجادة، وهي من طرق الاتصال المعتمدة عند جماعة من العلماء.

وقال الذهبي – بعد أن نقل تكذيب الحضرمي له –: " يعني في لهجته، لا أنه يكذب في الحديث، فإن ذلك لم يوجد منه، ولا تفرَّد بشيء، ومما يُقوِّي كونه صدوقًا في باب الرواية: أنه روى أوراقًا من المغازي، بنزول عن أبيه، عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب، وقواه، واحتجّ به البيهقي في تصانيفه "[٧٣].

(٧٠) الثقات لابن حبان (٤٥/٨).
(٧١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣١٣/١).
(٧٢) تاريخ بغداد (٤٣٤/٥).
(٧٣) سير أعلام النبلاء (٥٧/١٣).

٢- يونس بن بُكير بن واصل الشيباني، فقد اختلف فيه: قال عنه يحيى بن معين: " صدوق "[٧٤] ومرة قال: " ثقة "[٧٥]، ومرة قال : " ليس به بأس "[٧٦]، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: " ثقة رضي "[٧٧]، ووثقه عبيد بن يعيش[٧٨]، وقال أبو حاتم: " محله الصدق "[٧٩]، وقال ذكريا الساجي: " وكان صدوقًا، إلا أنه كان يتبع السلطان، وكان مرجئا "[٨٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨١]، وقال ابن حجر: " صدوق يخطئ "[٨٢]، واستشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في كتاب" القراءة خلف الإمام"، وروى له مسلم والباقون سوى النسائي [٨٣].

وقال عنه علي بن المديني: "كتبت عنه، ولست أحدث عنه "[٨٤]، وقال ابن أبي شيبة: " فيه لين "، وقال الجوزجاني: " ينبغي أن يتثبت في أمره؛ لميله عن الطريق "[٨٥]، وقال أبو داود: " ليس هو عندي حجة يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث "[٨٦]، وقال النسائي: " ليس بالقوي "، وقال مرة : " ضعيف "[٨٧].

(٧٤) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٥٨)، تاريخ الدوري (٥٢١/٣).
(٧٥) سؤالات الدارمي لابن معين (ص٢٢٧)، تاريخ الدوري (٢٧٤/٣).
(٧٦) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز (٨١/١).
(٧٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٢٢/٨).
(٧٨) تهذيب التهذيب (٤٣٦/١١).
(٧٩) الجرح والتعديل (٢٣٦/٩).
(٨٠) تهذيب التهذيب (٤٣٦/١١).
(٨١) (٢٨٩/٩).
(٨٢) تقريب التهذيب (ص١٠٩٨).
(٨٣) تهذيب الكمال (٤٩٧/٣٢).
(٨٤) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص١٤٨).
(٨٥) أحوال الرجال (ص١٣٨).
(٨٦) سؤالات الآجري لأبي داود (١٧٩/١).
(٨٧) انظر: تهذيب الكمال (٤٩٧/٣٢).

والراجح – والله تعالى أعلم – أنه صدوق، وأما أقوال من ضعَّفه، فتعارضها قرينةُ إخراج البخاري ومسلم له، وبتعديل جمهور الأئمة له، مع ملاحظة أن بعض تلك الأقوال لا تتضمن تصريحًا بتضعيف جميع حديثه.

وقد رُمِي بالإرجاء، وذُكر دخوله على السلطان، ولعلّ ذلك كان من أسباب تضعيفه(٨٨)... والله أعلم.

وبقية رواة الإسناد ثقات، فأبو عبد الله الحاكم إمام صدوق مشهور صاحب المستدرك على الصحيحين(٨٩).

ومحمد بن يعقوب الأموي ثقة، قال عنه تلميذه الحاكم: " هو محدث عصره بلا مدافعة، حدث في الإسلام ستًا وسبعين سنة، وأذن سبعين سنة على الصلوات الخمس، حسن الخلق، سخي النفس، لا يختلف في صدقه وثقته وصحة سماعاته وضبط أبيه يعقوب الوراق، سمع منه الآباء والأنباء والأحفاد، وقصده الرحالة من سائر البلاد "(٩٠)، وقال ابن عساكر: " محدث مشهور "(٩١)، وقال عنه ابن عبد الهادي: " الإمام، المفيد، محدث المشرق "(٩٢)، وأثنى عليه آخرون. وعبد الحميد بن بهرام الفزاري، ثقة، وثقه يحي بن معين(٩٣)، وعلي بن المديني(٩٤)، وأحمد بن حنبل(٩٥) وآخرون.

(٨٨) انظر: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز (١/١٥٦-١٥٧).
(٨٩) انظر: تاريخ بغداد (٥/٤٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٧/١٦٢)، ميزان الاعتدال (٣/٦٠٨).
(٩٠) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص١٢٤).
(٩١) تاريخ دمشق (٥٦/٢٨٧).
(٩٢) طبقات علماء الحديث (٣/٥١).
(٩٣) تاريخ الدوري (٤/٣٧٥).
(٩٤) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص٥٥).
(٩٥) الجرح والتعديل (٦/٩).

وقد أشار عدد من أهل التراجم والسير إلى أن الصحابي أُهْبان بن أوس ﷺ هو الذي وقع له حديث الذئب، ونُسب هذا القول إلى الواقدي وغيره، مما يعزّز احتمال ارتباط القصة به. ومع ذلك، فقد ذهب بعض العلماء إلى أن مكلم الذئب هو أُهبان بن الأكوع بن عياذ(٩٦)، والله تعالى أعلم.

قال السفاريني: " قال ابن عبد البر وغيرُه: كلَّمَ الذئبُ من الصحابة ثلاثةً: رافع بن عميرة، وسلمة بن الأكوع، وأهبان بن أوس ... قال ابن عدي: ولذلك تقول العرب: هو كذئب أهبان، يتعجبون منه "(٩٧).

الحديث الرابع: عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَالَ: فَإِذَا ذِئْبٌ قَدْ شَدَّ عَلَى غَنَمٍ، فَأَخَذَ الذِّئْبُ مِنْهَا شَاةً، فَاشْتَدَّتِ الرِّعَاءُ عَلَيْهِ، فَقَالَ الذِّئْبُ: طُعْمَةٌ أَطْعَمَنِيهِ اللَّهُ تَنْزِعُوهَا مِنِّي، فَبُهِتَ الْقَوْمُ، فَقَالُوا: مَا تَعْجَبُونَ مِنْ كَلَامِ الذِّئْبِ، وَقَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بِتِهَامَةَ، وَقَوْمُهُ بَيْنَ مُصَدِّقٍ بِهِ وَبَيْنَ مُكَذِّبٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢٥٢/١)، فقال: " حدثنا موسى بن علي الختلي قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان قال: حدثنا حسين بن سليمان مولى قريش، عن عبد الملك بن عمير قال: حدثني أنس بن مالك " وذكر الحديث.

وأخرجه الأصبهاني في دلائل النبوة (ص٥٣) من طريق علي بن الحسن بن سالم نحوه.

كلاهما: (عبد الله بن عمر بن أبان، وعلي بن الحسن بن سالم) عن حسين بن سليمان به.

---

(٩٦) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٠٩/٤)، الثقات لابن حبان (١٧/٣)، الاستيعاب (١٥٥/١)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٣٣١/١)، الكمال في أسماء الرجال (١٨٥/١)، جامع الأصول (١٥١/١٢)، تهذيب الكمال (٣٨٤/٣)، الإصابة (٢٩٠/١).

(٩٧) كشف اللثام شرح عمرة الأحكام (١٨٨/٧).

الحكم على إسناد الحديث:

ضعيف؛ لأن مداره على حسين بن سليمان مولى قريش الكوفي، وهو مجهول، قال العقيلي: " مجهول، لا يتابع على حديثه هذا وليس بمعروف ولا يعرف بالنقل ... وقد روي في قصة الذئب بإسناد أصلح من هذا الإسناد "(٩٨)، وقال ابن عدي: " يحدث عن عبد الملك بن عُمَير، عن أنس بغير حديث لا يرويه عن عبد الملك غير مقدار خمسة أو ستة " وذكر بعضها منها، ومنها حديث أنس ﷺ أنه كان مع النبي ﷺ في غزوة تبوك، وأراد ﷺ أن يقضي حاجته ... إلخ، ولم يذكر قصة الذئب، ثم قال ابن عدي: " وهذه الأحاديث لا يتابعه أحد عليها "(٩٩)، وقال عنه ابن حجر: " لا يُعرف "(١٠٠).

وقد ذكره ابن حبان في الثقات(١٠١)، وقال: " يروي عن عبد الملك بن عمير عن أنس نسخة، دلسها عبد الملك بن عمير " وابن حبان رحمه الله متساهل في توثيق المجاهيل، وكأن في كلامه ما يُشعر بانتقاده لهذه النسخة على وجه الخصوص، مما قد يُفهم منه تضعيف لها. والله تعالى أعلم.

الحديث الخامس: قَال ابْنُ عُمَر: كَانَ رَاعٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَنَمٍ لَهُ، إِذْ جَاءَ الذِّئْبُ فَأَخَذَ الشَّاةَ، وَوَثَبَ الرَّاعِي حَتَّى انْتَزَعَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ: أَمَا تَتَّقِي اللَّهَ أَنْ تَمْنَعَنِي طُعْمَةً أَطْعَمَنِيهَا اللَّهُ، تَنْتَزِعُهَا مِنِّي، فَقَالَ لَهُ الرَّاعِي: الْعَجَبُ مِنْ ذِئْبٍ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ: أَفَلا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ أَعْجَبُ مِنْ كَلامِي، ذَلِكَ الرَّجُلُ يُخْبِرُ النَّاسَ بِحَدِيثِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ أَعْجَبُ مِنْ كَلامِي، فَانْطَلَقَ الرَّاعِي، حَتَّى جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَسْلَمَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ((حَدِّثْ بِهِ النَّاسَ)).

(٩٨) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٥٢/١).

(٩٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٣٧/٣).

(١٠٠) لسان الميزان (٢٨٥/٢).

(١٠١) (٢٠٨/٦).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩١/٢)، فقال: " حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني، حدثنا يعقوب بن يوسف بن أبي عيسى الحراني، حدثنا جعفر بن جسر، أخبرني أبي جسر، حدثنا عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب، قال: قال ابن عمر " وذكر الحديث

الحكم على إسناد الحديث:

شديد الضعف؛ لأن فيه جعفر بن جسر بن فرقد البصري، وهو منكر الحديث، قال العقيلي: " وحفظه فيه اضطراب شديد، كان يذهب إلى القدر، وحدث بمناكير "(١٠٢)، وقال الساجي: " حدّث بمناكير، وكان يذهب إلى القدر "(١٠٣)، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له بعض الأحاديث منها هذا الحديث: " ولجعفر بن جسر أحاديث مناكير غير ما ذكرتُ، ولم أرَ للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه؛ لأن عامة ما يرويه منكر "(١٠٤)، وقال ابن القيسراني: " يروي المناكير "(١٠٥).

ووالده جسر بن فرقد ضعيف أيضًا، قال يحي بن معين: " ليس بشيء، ولا يكتب حديثه "(١٠٦)، قال البخاري: " ليس بالقوي "(١٠٧)، وقال أيضًا: " ليس بذاك "(١٠٨)، وقال أبو حاتم: " ليس بالقوي، كان رجلاً

(١٠٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٨٧/١).
(١٠٣) لسان الميزان (١١٢/٢).
(١٠٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩١/٢).
(١٠٥) ذخيرة الحفاظ (١٣٠٦/٣).
(١٠٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢١/٢).
(١٠٧) التاريخ الأوسط (١٩٠/٢).
(١٠٨) التاريخ الكبير (٢٤٦/٢).

صالحًا "[١٠٩]، قال أبو حاتم: "كان ممن غلب عليه التقشف حتى أغفى عن تعهد الحديث، يهم إذا روى، ويخطئ إذا حدث حتى خرج عن حد العدالة "[١١٠].

ويعقوب بن يوسف بن أبي عيسى الحراني، لم أعثر له على جرح ولا تعديل .... والله تعالى أعلم.

(١٠٩) الجرح والتعديل (٢/٥٣٩).

(١١٠) كتاب المجروحين (١/٢٥٨).

المبحث الثاني

دراسة الاعتراضات الحديثية على أحاديث الذئب المتكلم

تُعد الانتقادات الحديثية الموجّهة إلى حديث " تكلم الذئب " قليلة جدًا، إذ إن معظم الطاعنين فيه من المعاصرين، سواء من المستشرقين، أو من المنتسبين إلى ما يُسمّون أنفسهم بالقرآنيين أو العقلانيين، وكذلك بعض الإعلاميين المتأثرين بهم، لا يمتلكون أدوات النقد الحديثي العلمي، إذ يفتقرون إلى المعرفة بمراتب الإسناد، وطبقات الرواة، وقواعد الشذوذ، والعلل القادحة، وبالتالي لا يملكون القدرة المنهجية على الطعن في سنده أو متنه طعنًا علميًا.

ولما كانت هذه الشبهات متداولة في وسائل التواصل بصيغ مقروءة ومسموعة، وينتشر أكثرها عبر حسابات مجهولة أو مستعارة، أو حسابات تنتحل هويات أشخاص لا صلة لهم بها، فقد آثرتُ عدم إسنادها إلى قائل معيّن لعدم انضباطها، ولكون كثيرٍ منها تكرارات سطحية، فيُكتفى في الرد عليها ببيان خطئها دون الوقوف عند شخص القائل.

ومن هذه الاعتراضات الحديثية:

أولاً: الطعن في راوي الحديث، وهو الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ.

فقد طعن بعض المستشرقين والمتأثرين بهم في رواية أبي هريرة ﷺ، لا سيما ما يتعلق بالأحاديث التي تتضمن غرائب على حد زعمهم، كحديث تكلم الذئب. ومن أبرز من أثار هذه الشبهة المستشرق إيغناس غولدتسيهر في كتابه العقيدة والشريعة في الإسلام(١١١)، وسار على هذا المنهج من المتأثرين بالمستشرقين، محمود أبو رية، في كتابيه:

(١١١) لم أقف على نص صريح يطعن مباشرة في أبي هريرة ﷺ، إلا أن المؤلف يستخدم أسلوبًا مراوغًا يتّسم بالطعن الضمني.

أضواء على السنة المحمدية[١١٢]، وشيخ المضيرة أبو هريرة[١١٣]، حيث شكك في مرويات أبي هريرة ﷺ، واستكثر عليه رواية أحاديث وُصفت بأنها تخالف المنطق أو تتسم بالعجب، وكان من بينها حديث الذئب.

وقد تصدى لهذه الشبهات ثلة من المحققين، وبيّنوا تهافتها، وردّوها ردًّا علميًّا، ومن أبرزهم: الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه الأنوار الكاشفة، والشيخ عبد الرزاق حمزة في كتابه ظلمات أبي رية، وغيرهما من المحققين.

وليس مقام هذا البحث التفصيل في الردود، إذ قد أُفردت لها مصنفات، ولكن نكتفي بالإشارة إلى ما يلي:

أولاً: كثير من الأحاديث التي رواها أبو هريرة ﷺ رُويت أيضًا عن غيره من الصحابة، كحديث الذئب الذي رواه مثلًا أبو سعيد الخدري، مما ينفي دعوى الانفراد ويُضعف شبهة الوضع.

ثانيًا: أن الأمة قد تلقّت حديثه ﷺ بالقبول على مدى أربعة عشر قرنًا، واحتجّ به أئمة الحديث والفقه في الصحاح والسنن، دون أن يُنقل عن أحد من المتقدمين طعنٌ صريح وواضح في عدالته، مما يجعل الطعن فيه طعنًا في منهج الأمة وإجماعها، وهو باطل عقلًا ونقلاً، إذ لا يُتصوّر عقلاً ولا عادةً أن تتواطأ الأمة، بجميع طوائفها ومدارسها[١١٤]، على قبول راوٍ مطعون فيه أو كذّاب، من غير أن يُعارض ذلك أحدٌ منهم.

ثالثًا: لو كان أبو هريرة ﷺ محل شك في زمن الصحابة أو التابعين، لظهر ذلك في رواياتهم عنه، ولكان نقدهم علنيًّا كما فعلوا مع غيره، فلما استقر عندهم وعند من بعدهم، دل ذلك على عدالته.

---

(١١٢) (ص١٦٧) وما بعدها.

(١١٣) الكتاب كله عبارة عن التشكيك في عدالة ومرويات أبي هريرة، بحجة كثرة رواياته وغرابة بعضها، ووصفه بـ"شيخ المضيرة" كنوع من التهكّم.

(١١٤) عدا الرافضة الذين عرف عنهم الطعن في جمهور الصحابة، ولم يَسْلم من طعنهم إلا القليل.

رابعًا: كثرة الرواية ليست دليلًا على الكذب، وإلا لكان كبار الحفّاظ من المحدثين المتأخرين أولى بالطعن، إذ روى بعضهم عشرات الآلاف من الأحاديث، ومع ذلك لم يتهمهم أحد بالكذب، بل وُصِفوا بالإتقان والضبط والحفظ.

ثانيًا: اضطراب الروايات الواردة في تكلم الذئب.

ومن الشبهات التي تُثار في هذا الباب أن الروايات الواردة في نُطق الحيوان تتعدد وتتنوع: مرة بقرة، ومرة ذئب، وهو ما يُفهم منه – في نظر بعضهم – باضطراب في النقل.

وهذا باطل، ولا يصح اعتبار تعدد الروايات في نُطق الحيوان كحديث البقرة، وحديث الذئب، اضطرابًا في النقل، وذلك لما يلي:

أولاً: حديث الذئب وحديث البقرة يحكيان حادثتين مختلفتين، وقعتا في زمانين ومكانين متباينين ولا يوجد بينهما أي تناقض أو تعارض.

ثانيًا: الاضطراب يكون في الرواية الواحدة إذا رُويت بأوجه متضاربة لا يمكن الجمع بينها، أما تعدد الحوادث والتي يكون بينها تشابه، كتكلم الحيوان لا يُعد اضطرابًا.

ثالثًا: غرابة المتن.

وذلك لما يتضمنه من إخبار عن نطق الذئب بلغة البشر، وهو أمرٌ خارج عن السنن الكونية المعهودة.

وسيأتي بإذن الله الرد على هذا الاعتراض ومناقشته في المبحث الآتي.

رابعًا: قلة من روى القصة من الصحابة رغم غرابة الحادثة.

لو كانت القصة قد وقعت فعلاً في مجلس النبي ﷺ، وبلغت هذا القدر من الغرابة، لكان من المتوقَّع اشتهارها بين الصحابة، مما يُثير التوقف عند اقتصار روايتها على عدد محدود منهم.

والرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

أولاً: خبر الآحاد الصحيح مقبول عند المحدثين، ولو لم يشتهر، ولا يُشترط في ثبوت الخبر تواتر الرواية أو كثرة ناقليه.

ثانيًا: لا يلزم أن يطّلع جميع الصحابة على كل ما وقع في زمن النبوة، فقد تقع الحوادث في مجالس خاصة لا يحضرها إلا آحاد منهم، وهذا أمر جارٍ في العادة ولا يُستنكر عقلًا. كما أن من شهد الواقعة من الصحابة قد يكون منهم ممن تقدمت وفاته، أو مات في حياة النبي ﷺ، أو لم يشتهر بالرواية، فللك لم ينقل التابعين روايته لهذه القصة.

ثالثًا: غرابة الحادثة لا تستلزم بالضرورة شهرتها أو تواترها، إذ الوقائع النادرة قد تقع في سياقات محدودة، ولا يشهدها أو ينقلها إلا أفراد، والقول بأن كل ما هو غريب لا بد أن يُروى عن جمع ويشتهر بين الناس، دعوى لا دليل عليها، وتخالف الواقع الذي يقبل أخبار الثقات.

رابعًا: أن الحديث قد ورد من أكثر من طريق، وثبت في الصحيحين، فلا وجه للتوقف فيه لمجرد محدودية من رواه.

المبحث الثالث

دراسة الاعتراضات العقلية على أحاديث الذئب المتكلم

لا يخفى أن من أبرز ما يُثار في أحاديث تكلم الذئب من إشكالات، هو جانب الاعتراض العقلي الذي يرفض إمكان وقوع مثل هذه المعجزة، ويستبعد تصديقها بدعوى مخالفتها للمألوف أو العقل، لا سيما في الأوساط المتأثرة بالمناهج العقلانية الحديثة أو الخطابات الإعلامية التي تروّج لرفض الغيبيات.

ومن أهم هذه الاعتراضات:

أولاً: نُطق الذئب بكلام مثل كلام الآدمي مخالفًا للسنن الكونية، ومستحيلًا عقلاً.

نطق الذئب بكلام واضح مثل كلام البشر يُعد مخالفًا لما جرت به السنن الكونية؛ لأن الذئب لا يملك عقل الإنسان ولا أجهزته الصوتية، ولذلك يرون أن صدور هذا الكلام منه مستحيل عقلاً، ويستبعدون وقوعه في الواقع.

والرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

أولاً: لا يُستغرب عقلاً أن يتكلم من ليس لديه أجهزة صوتية بأمر الله، كما نص القرآن على تكلم الأيدي والأرجل والجلود يوم القيامة.

ثانيًا: السنن الكونية بيد الله، والله تعالى قادر على تعطيل السنن متى شاء لحكمة، كما نص القرآن على نماذج متعددة لحوادث خارجة عن المألوف الكوني، فجعل النار بردًا وسلامًا على إبراهيم عليه السلام، ومن السنن الكونية أن النار تحرق، وأنطق عيسى عليه السلام في المهد، ومن السنن الكونية أن الطفل في المهد لا يتكلم بكلام مفهوم، مما يدل على أن مخالفة السنن الكونية لا تعني الاستحالة، بل هي خرق للعادة لحكمة من الله عز وجل.

ثالثًا: كلام الذئب لا يخالف العقل، بل يخالف المألوف فقط، وبينهما فرق، فالمستحيل العقلي كالجمع بين نقيضين لا يمكن وقوعه، بينما المخالف للمألوف هو يُخالف ما اعتدناه من سنن الله في الكون، ويمكن أن يقع إذا شاء الله، كما ذكر القرآن الكريم بعضًا منها.

ثانيًا: أن الخارق لا يقع إلا للأنبياء، وهذه القصة وقعت لغير نبي. الرد عليهم من عدة وجوه:

أولاً: إقرار النبي ﷺ لهذه القصة.

ثانيًا: القرآن الكريم يثبت وقوع خوارق لغير الأنبياء، قال تعالى عن صاحب سليمان: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل:٤٠]، ومثلها قصة أصحاب الكهف، وما وقع للملك طالوت، إذ جعل الله رجوع التابوت تحمله الملائكة آيةً على ملكه، في خرق ظاهر للسنن الكونية، ومريم عليها السلام(١١٥) حين جاءها رزق لم يُعرف مصدره.

ثالثًا: لو قلنا بإنكار هذه الخوارق لأنها لم تقع لنبي، للزم من ذلك انكار العلامات التي تخرج في آخر الزمان والتي نص القرآن الكريم على ذكرها، كخروج دابة من الأرض تُكلم الناس، بل حتى نهاية الزمان كقول الله عز وجل: ﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْق نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

ثالثًا: لماذا لم يذكر القرآن الكريم حادثة تكلّم الذئب؟

لو كانت حادثة تكلم الذئب على هذا القدر من الغرابة والإعجاز، لكان من الأولى أن تُذكر في القرآن الكريم كما ذكرت معجزات الأنبياء، لا أن تقتصر على حديث آحاد في كتب السنة.

ويُجاب عن هذه الشبهة: أن القرآن الكريم ليس كتاب حصر للوقائع، بل كتاب هداية وتشريع، فعدم ذكر القرآن الكريم لحادثة معينة لا يعني ضعفها أو نفيها، وإلا لوجب ردّ مئات الوقائع النبوية الثابتة بالسنة، وهذا منهج باطل، وحادثة تكلّم الذئب ثبتت بسند صحيح، ورواها جماعة من الصحابة، وأخرجها البخاري ومسلم، وتلقّتها الأمة بالقبول.

(١١٥) وهي ليست نبية باتفاق جماهير العلماء. انظر: تفسير ابن عطية (٤٣٤/١)، فتح الباري (٤٧١/٦).

رابعًا: لو نطق الذئب فعلًا، لكان ذلك معجزة ظاهرة تُضعف الإيمان بالغيب.

نطق الذئب يُعد آية خارقة، فلو وقعت فعلًا لزالت حكمة الابتلاء بالإيمان، ولصار التصديق بها عن مشاهدة لا عن إيمانٍ غيبي.

ويجاب عن ذلك: لا تعارض بين المعجزات الظاهرة والإيمان بالغيب، فقد أيَّد الله أنبياءه بآيات مشاهدة، وبقي الإيمان ابتلاءً واختبارًا، كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [الحديد:٢٥]، وقال ﷺ: ((مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ))(١١٦)، وقد شهدت الأمم السابقة معجزات كناقة صالح، وعصا موسى، وشفاء الأكمه والأبرص، وأُيِّد نبينا ﷺ بمعجزات حسية ثابتة كانشقاق القمر، فتال الملائكة دون أن يخرج الإيمان عن كونه غيبًا. ثم إن الإيمان بالغيب لا يُشترط فيه غياب كل دليل حسي، ولا دليل على هذا الاشتراط.

خامسًا: أن حديث تكلم الذئب يشبه الأساطير الشعبية القديمة، أو قصص الإسرائيليات.

والرد باختصار: بأن وجود قصص خيالية عن حيوانات ناطقة لا تعني أن القصة الثابتة في السنة النبوية باطلة، فقد ورد في التراث القديم والقصص القديمة عن طوفان عظيم، ومع ذلك لم يُنكر المسلمون قصة الطوفان الواردة في القرآن في زمن نوح عليه السلام بسبب هذا التشابه بين الثابت من الوحي وبين قصة أسطورية.

سادسًا: أن هذه الأحاديث تُحرج المسلم المعاصر أمام المجتمعات الغربية والعلمية.

وهذا الاعتراض لا يُعد طعنًا علميًا، إذ إن ميزان القبول في الشريعة الإسلامية إنما يُبنى على ثبوت النص وصحته، لا على مدى قبوله في أعين الآخرين أو انسجامه مع ثقافاتهم المتغيرة.

ويجب على المسلم أن يُسلِّم للنصوص الثابتة، وأن يثق بوحي ربه، دون أن يُحمّل نفسه عبء التبرير أمام ثقافات تخالف الإسلام.

(١١٦) أخرجه البخاري (٦٦ كتاب فضائل القرآن، ١ باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل، ٤٩٨١/١٨٢/٦).

الخاتمة

بعد هذا العرض والتحليل، تبيَّن ثبوت قصة "تكلم الذئب" في السنة النبوية، بوصفها حادثة عينية وردت في روايات صحيحة، منها ما أخرجه الشيخان. كما ظهر أن الاعتراضات الحديثية الموجّهة إليها، سواء من جهة الإسناد أم المتن، لا تثبت عند تطبيق قواعد النقد الحديثي المعتبرة، إذ يغلب عليها ضعف المنهج وقلة الدراية بصناعة الحديث.

واتضح أيضًا أن الشبهات العقلية المثارة في متونها، وإن راجت في بعض الأوساط المعاصرة من مستشرقين أو متأثرين بهم، فإنها قائمة على مقاييس بشرية قاصرة، ولا يجوز أن تُتخذ ذريعة لردّ النصوص الثابتة.

كما ظهر أن وقوع الخوارق لا يختص بالأنبياء، بل يمكن أن يقع لغيرهم، مما يعزّز قبول هذا الحديث من جهة المعنى أيضًا. وبذلك يتأكد أن الإيمان بالنصوص الثابتة جزء من التسليم للوحي، ومظهر من مظاهر تعظيم السنة النبوية، ولا ينبغي أن يكون ضغط الثقافة الغربية أو الاستغراب العقلي حاجزًا أمام قبول ما صحّ عن رسول الله ﷺ.

وأوصي بأهمية العناية بدراسة الأحاديث المستغرَبة عقليًا، وعدم التعجّل في ردّها تحت ضغط الثقافة المعاصرة، مع العمل على تناول الشبهات المثارة حولها عبر الوسائل الحديثة معالجة علمية متوازنة.

وختامًا: الكمال لله وحده، وما كان في هذا البحث من صواب فمن توفيق الله، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي والشيطان، والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا في بابه، والحمد لله أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وهو الموفق إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.
٣. أساس البلاغة، لمحمود بن عمر الزّمخشري ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: عادل مُرشِد، دار الأعلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٥. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ— ٢٠٠٨م.
٦. أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث، لمحمود أبو ريّة، دار المعارف، الطبعة السادسة.
٧. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية وكتابتها، تصوير عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٨. البداية والنهاية، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي أبو الحسن ابن القطان، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة — الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٧م.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
١١. التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٢. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحي بن معين البغدادي في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٣. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، متضمنًا كتاب الكنى وكتاب بيان خطأ البخاري في تاريخه للإمام الرازي، تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٤. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لابن عساكر، تحقيق: عمر غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٥. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها، للخطيب البغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٦. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

١٧. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة، مطبعة كجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن— الهند، ١٤٠٣هـ— ١٩٨٣م.

١٨. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، نسخة مصورة من طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

١٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٠. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٢١. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢٢. الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٢٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، وهي نسخة مصورة من المطبعة الأميرية ببولاق.
٢٤. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم، عناية: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، وهي نسخة مصورة من طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
٢٥. جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الفكر، بيروت.
٢٦. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٧. ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، لمحمد بن طاهر المقدسي، لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ— ١٩٩٦م.
٢٨. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٢٩. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٠. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣١. سؤالات أبي عُبيد الآجري لأبي داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٢. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣٣. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٤. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.

٣٥. شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٦. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٧. شيخ المضيرة أبو هريرة، لمحمود أبو ريّة، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٨. صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.

٣٩. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

٤٠. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤١. طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤٢. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.
٤٣. العقيدة والشريعة في الإسلام تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي، لإيجناس جولدتسيهر، نقله إلى العربية: محمد يوسف موسى وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ١٩٦٣م.
٤٤. العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، أشرف على التحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٤٥. العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٤٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٧. عمل اليوم والليلة، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
٤٨. غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٤٩. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٥٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية ومطابعها، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٥١. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عَدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
٥٢. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، لأبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٣. الكمال في أسماء الرجال، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
٥٤. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٥٥. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
٥٦. المجروحين من المحدثين، لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥٧. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٥٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٥٩. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٦٠. المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عُني بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٧هـ، إدارة الطباعة المنيرية.
٦١. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٦٢. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، طبعة متضمنة انتقادات الذهبي، وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ— ١٩٩٧م.

٦٣. المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٦٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مُرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٦٥. مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٦٦. المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المعروف بصحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٦٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية، بيروت.

٦٨. المصنف، لأبي بكر عبد الزراق بن همّام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦٩. المعجم الوسيط، لمجموعة باحثين في مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٧٠. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، بترتيب: نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي مع زيادات شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٧١. معرفة الرجال عن يحي بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم برواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٧٢. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البَسَوي رواية عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه النحوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العُمري، مكتبة الدّار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٧٣. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٧٤. المقدمة الآجرومية، لابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧٥. المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٧٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ويليه ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٧٧. هدي الساري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية ومطابعها، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٧٨. يحي بن معين وكتابه التاريخ دراسة وترتيب وتحقيق، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.